الفساد الإداري والمالي المفهوم
و آثار الفساد الإداري وطرق المعالجة

مدرس مساعد : محمد عبد الرحمن عمر
قسم العلوم التجارية والمصرفية/جامعة زاخو

المقدمة:

يعد الفساد الاداري والمالي سلوكا شاذا لابد من معالجته لما له من ثاثيرات بالغة على عملية التقدم الانمائي الي المجتمع من المجتمعات وتعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلي آخر، وفساد الاجهزة الادارية من شانه ان يفاقم الوضع الاقتصادي والامنى وهذا يؤدي بدوره الي الفوضى التى تعصف بالمجتمع وان عملية المعالجة لاتقل عن اهمية الامن والاقتصاد إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها ، وهنا نسلط الضوء على مفهوم الفساد ، انواعه ،مظاهره، أسبابه ،وكيفية المعالجة.....

اولا: مفهوم الفساد الإداري.

الفساد الاداري افة مجتمعية عرفتها المجتمعات الانسانية وعانت منها منذ ظهور الانسان على وجه الارض فهي باتت موجودة في المجتمعات الغنية والفقيرة المتعلمة والامية فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الانسان للحصول على مكاسب مادية بطرق غير مشروعة ،ويعرف الفساد اصطلاحاً: ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه

هذا المصطلح اليوم، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة(١) ،ويعرف الفساد الذي يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية مالية وغير مالية من دون اللجوء إلي الرشوة وذلک بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرة (٢) ،كما ويعرف الفساد الإداري على انه استغلال الموظف وظيفته أو أي شخص منصبه العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لمن يخصه من أفراد المجتمع مثل أقربائه أو أصدقائه أو حزبه السياسي أو عشيرته دون وجه حق (٣)، ويذكر أن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا إداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة ، وهذا الانحراف لا يرقى إلي مستوى الفساد الإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون(٦).

ـ ويمكن وصف ظاهرة الفساد الإداري بأنها:

١ـ ظاهرة سيئة تؤدي إلي إساءة استعمال السلطة الرسمية ومخالفة الأنظمة والقوانين والمعايير الأخلاقية.

٢ـ ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبى في النظام الإداري .

٣ـ ظاهرة نتجت عن انحرافات سلبية وبالتالي فهي ستولد إفرازات سلبية على النظام الإداري قد يتحمل أعباءها الموظفون والجمهور .

٤ـ ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي .

٥ـ ظاهرة تهدف إلي إحداث انحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة.

٦ـ ظاهرة سلبية قد تحقق عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها وليس بالضرورة إن تكون هذه العوائد مالية .

ثانيا: أنواع الفساد الإداري.

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة و آلية دفع (الرشوة) و(العمولة) (المباشرة) إلي الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد

الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ(الفساد العادي او الصغير) وهو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته بـ(الفساد الكبير) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة إن الأول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى، عن الثاني أو يمكن أن تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك إذ عادةً ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلي أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد (٤).

ويرى باحث اخر ان الفساد الاداري والمالي متكون من نواحي اخرى.

١ . فساد دولي : وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر.

اذ ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطياً يلف كيانات واقتصادات على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعا.

٢ . فساد محلي : وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية) .

ويقسم باحث اخر الفساد الإداري إلي أربـــــع مجموعـــــات وهي كالاتي(٦).

أ. الانحرافات التنظيمية : ويقصد بها تلك المخالفات التى تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته والتى تتعلق بصفة أساسية بالعمل ومن أهمها:

- عدم احترام العمل : ومن صور ذلک : (التأخر في الحضور صباحا – الخروج في وقت مبكر عن وقت الدوام الرسمي – النظر إلي الزمن المتبقي من العمل بدون النظر إلي مقدار إنتاجيته – قراءة الجرائد واستقبال الزوار – التنقل من مكتب إلي آخر.

- امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه : ومن صور ذلک : (رفض الموظف

أداء العمل المكلف به – عدم القيام بالعمل على الوجه الصحيح – التأخير في أداء العمل.

ـ التراخي : ومن صور ذلك : (الكسل – الرغبة في الحصول على اكبر اجر مقابل أقل جهد – تنفيذ الحد الأدنى من العمل ....).

ـ عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء : ومن صور ذلك : (العدوانية نحو الرئيس – عدم إطاعة أوامر الرئيس.

ـ السليبة : ومن صور ذلك : (اللامبالاة – عدم إبداء الرأي – عدم الميل إلي التجديد والتطوير والابتكار – العزوف عن المشاركة في اتخاذ القرارات – الانعزالية – عدم الرغبة في التعاون – عدم تشجيع العمل الجماعي – تجنب الاتصال بالأفراد.

ـ عدم تحمل المسؤولية : ومن صور ذلك : (تحويل الأوراق من مستوى إداري إلي آخر – التهرب من الإمضاءات والتوقيعات لعدم تحمل المسؤولية.

ب. الانحرافات السلوكية : ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التى يرتكبها الموظف وتتعلق بمسلكه الشخصي وتصرفه ، ومن أهمها :

ـ عدم المحافظة على كرامة الوظيفة : ومن صور ذلك :(ارتكاب الموظف لفعل مخل بالحياء في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية).

ـ سوء استعمال السلطة : ومن صور ذلك : (كتقديم الخدمات الشخصية وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسئولين ما يطلب منهم).

ـ المحسوبية : ويترتب على انتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج .

ـ الوساطة : فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلا من أشكال تبادل المصالح .

ت. الانحرافات المالية : ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التى تتصل

بسير العمل المنوط بالموظف ، وتتمثل هذه المخالفات فيما يلي:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة .
- فرض المغارم : وتعنى قيام الموظف بتسخير سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية من العمال والموظفين في الأمور الشخصية في غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم .

- الإسراف في استخدام المال العام : ومن صوره : (تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث – المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية – إقامة الحفلات والدعايات ببذخ على الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع).

ثالثا: أسباب الفساد الإداري.

ان ظاهرة الفساد الاداري قديمة ولقد وجد الفساد مع وجود المجتمعات الانسانية والانظمة السياسية التى تحكم هذه المجتمعات ،ولاتقتصر ظاهرة الفساد على شعب واحد او دولة واحدة دون الاخرى ، ويختلف الفساد في حجمه ودرجة خطورته بين المجتمع واخر، فبعض المجتمعات التى يكون فيها نظام الحكم ظالم ومستبد لايشارک الشعب في الحكم ولاياخذ رايه يصل الفساد فيه اقصى درجة الانتشار والخطورة ،اما المجتمعات التى يكون فيها النظام حكم عادل وديمقراطي يشارک الشعب في الحكم ويستمع الي رايه.

ويذكر أن المجتمعات تعاني من ظاهرة الفساد بسبب غياب الرؤية وتداخل القضايا بل وازدواجية النظرة أحيانا، ويضيف بأن الثقافة المجتمعية من الأسباب المؤدية لظاهرة الفساد وأن علاج الفساد يكمن في التركيز على الإصلاح الاجتماعي وليس مجرد التوقف عند الإصلاح الاقتصادي لأن– من وجهة نظره _ المناخ العام في كل مجتمع هو الذي يحدد درجة تقبله للفساد من عدمه ويطرح أيضا أسلوب مواجهته سواء تم ذلک بالطرق القانونية أو الجهود الثقافية(٧).

ويمكن اجمال بشكل عام اسباب انتشار الفساد الاداري وهي كالاتي (٣).

١. انشار الجهل وقلة المعرفة من قبل الافراد بحقوقهم التى يجب على الدولة ان توفرها لهم.
٢. عدم وجود جهاز للدولة فعال للرقابة ومتابعة عمل الموظفين في الوزارات والمؤسسات العامة.
٣. عدم قيام السلطة التشريعية (المجلس التشريعي او البرلمان) بوضع قوانين التى تنص على معاقبة الاشخاص الذين يستغلون مناصبهم ووظائفهم من اجل الحصول على الاموال بطرق غير مشروعة.
٤. عدم قيام السلطة القضائية التى تحكم وفقا القانون الذي تسنه السلطة التشريعية بوظائفها في محاكمة االشخاص الفاسدين لعدم وجود محاكم او قضاة او بسبب منع المحاكم من القيام بوظائفخم من قبل الجهات الفاسدة.
٥. عدم قيام السلطة التنفيذية من خلال جهاز الشرطة بتنفيذ احكام المحاكم اي ان الشرطة لاتقوم بسجن الشخص الفاسد الذي يستغل منصبه او يسرق اموال الدولة.
٦. تدني رواتب الموظفين مما يشجع على الفساد محاولة للتعويض عن النقص في الراتب الشهري.
٧. تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التى تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التى توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

ويرى كاتب اخر ان من الاسباب التى تزيد من ظاهرة انتشار الفساد الاداري والمالي والتى يقسمها إلي مجموعتين(٧):

١. أسباب بيئية اجتماعية خارجية ، وتنقسم إلي:

* أسباب تربوية وسلوكية : بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلي سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسئولية وعدم احترام القانون .
* أسباب اقتصادية : فيعاني أكثر الموظفين – خصوصا في الدول النامية – من نقص كبير في الرواتب والامتيازات ،ما يعنى عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الهدية (الرشوة) من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب .
* أسباب سياسية : تواجه بعض الدول وخصوصا في الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديموقراطية إلي ديكتاتورية والعكس، الأمر الذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ جو من الفساد الإداري.

٢. أسباب بيئية داخلية (قانونية):

وقد يرجع الانحراف الإداري إلي سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلک نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلي تفسيره بطريقته الخاصة التى قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

رابعا: آثار الفساد الإداري.

يذكر مقال (الفساد الإداري والمالي ١ ،٢) أن الفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة في عدد من نواحيها ، والتى يمكن إدراجها على النحو الاتي (٥):

١. أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية: تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ،بالإضافة إلي ذلک تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلي فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ،وهذا يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة.

٢. أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي

تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلي تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

٣. أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل

يؤدي الفساد الإداري إلي توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها :

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلي تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع مستويات المعيشية.
- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- يؤدي الفساد إلي زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلي هذه الخدمات.

ولان الفساد نتائجه تكون مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتى يمكن إجمال أهم نتائج الفساد الاداري على النحو التالي:

أ. اثر الفساد على النواحي الاجتماعية: يؤدي الفساد إلي خلخلة القيم الأخلاقية والي الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص .

كما يؤدي الفساد إلي عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام . والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلي الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب .

ب. تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية: يقود الفساد إلي العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها :

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية.
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة
- الفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية ، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في إشغال المناصب.

ت. تأثير الفساد على النظام السياسي: يترك الفساد آثاراً سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته ، وكما يلي:

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص, كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.
- يؤدي إلي حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.
- يقود إلي الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.
- يؤدي إلي ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية.
- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة
- يؤدي إلي خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.
- يسيء إلي سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول

التى يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

خامسا .معالجة الفساد الاداري والمالي:

ان الحل الامثل لجميع اشكال الفساد الاداري والمالي هو بتجفيف منابعه والتخلص من الاسباب التى تدفع باتجاهه اي العمل بمبدا الوقاية خير من العلاج ويمكن وضع بعض الحلول والمعالجات الضرورية للحد من هذه الظاهرة والاستفادة منها قدر الامكان للخروج بنتائج ايجابيـــــة بناءة تسهم في تقدم المجتمع وبالتالي تـــسريع عملية التنمية بجوانبها المختلفة (١).

١. تبسيط وسائل العمل وتحديد مهل أنجاز المعاملات يعبر أهم عامل في طريق مكافحة الفساد لأنه يضمن أمرين أساسيين يعول عليهما المواطن الأهمية الكبرى هما:

أ. أنجاز معاملاته بأقل نفقة ممكنة.

ب. أنجاز معاملاته بأسرع وبأقرب مكان ممكن وبالتالي بأسرع وقت ممكن.

٢. أجراء تنقلات دورية بين الموظفين (كلما أمكن ذلك) يمكن أن يسهل ويعمل على تخفيض حالات الرشوة السائدة.

٣. تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وأعداد التقارير الخاصة بذلك.

٤. وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة على وفق طبيعة مهامها إلي فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات ومعارف من مستوى واحد (أي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة).

٥. تحديد سلسلة رواتب لكل فئة من الفئات الواردة في المصنف بعد أجراء دراسة مقارنة للوظائف المتشابهة في القطاعين العام والخاص.

٦. أنشاء نظام رقابي فعّال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التى تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة.

٧. تفعيل إدارة الخدمات بمعنى أن يطال جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات ،أي أن تعطى إدارات الخدمات ذات العلاقة بالجمهور الأولوية الأولي والتفعيل هنا يقتضي أن يتناول أربع قضايا أساسية هي:

أ. هيكلية هذه الإدارات وبنيتها وتحديد مهامها وصلاحياتها بحيث يُعاد تكوينها على أسس علمية ومسلمات معروفة أبرزها خلو هذه التنظيمات والهيكليات من الازدواجيات وتنازع الصلاحيات إيجاباً كان أم سلباً وبالتالي ضياع المسؤولية وهدر النفقات وسوء تحديد المهام وتقادم شروط التعيين.

ب. العنصر البشري في هذه الإدارات بحيث يُختار الأجدر والأنسب على قاعدة

تكافؤ الفرص والمؤهلات والتنافس والعمل على إيجاد حلول لمعالجة ظاهرة البطالة.

ج. أساليب العمل بحيث يعاد النظر في هذه الأساليب لجهة تبسيطها وجعلها أكثر مرونة وتحديد أصول أنجاز المعاملات.

د. وسائل العمل من أدوات وتجهيزات وآلات ومعدات تعتبر من لزوميات أساليب العمل.

٨. العمل على إيجاد السبل اللازمة للخروج من نفق الفساد والإرهاب دون الوقوع في حلقة مفرغة ممثلة في البدء بإصلاح الدمار الهائل في المنظومة القيمية، أنماط التفكير وما يرافقها من أمراض كالانتهازية والسلبية ولغة التحاور المشوهة مع الذات والآخر.

٩. العمل بمبدأ الشفافية في جميع مرافق ومؤسسات الدولة.

١٠. إشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية الحضارية بين عموم المواطنين.

وخلاصة القول: أن مكافحة الفساد الإداري والمالي لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكليتها إلي العنصر البشري العامل فيها إلي أساليب العمل السائدة فيها.

المصادر:

١. الوائلي ،ياسر خالد بركات ،(٢٠٠٦)،الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشارة إلي تجربة العراق في الفساد www.mcsr.net .

٢. جبرا ،نانسي و جبرا ،جوزيف ،(١٩٨٤) ،اخلاقيات العمل العامة في الدول العالم الثالث ،ترجمة محمد قاسم القريوتي ،الاداري .

٣. ابو دية ،احمد ،٢٠٠٤، ١٨ ajrasal٣awda.ahlamontada.net topic.htm //http

٤. بوب ، جيرمي وفوجل ، فرانک، (٢٠٠٠)، لكي تصبح اجهزة مكافحة الفساد اكثر فعالية ، مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (٣٧)،العدد ،(٢).

٥. الفساد الإداري والمالي (١) الفساد الإداري والمالي (٢) http://www.mof. htm.٤gov.kw/coag.news١١

٦. الشميمري ،(٢٠٠٤) ، ١١ http://www.pdffactory.com news htm.٥

٧. بحر ، يوسف ، الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي.

٨. الفقي ، مصطفى، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات http:// .htm.www.cipe.egypt.org/articles/art٠٩